دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني
من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية.

المؤتمر العلمي الدولي السابع

تداعيات الأزمة الإقتصادية على منظمات الأعمال

إعداد/ د. أحمـــد دوديـــن

قسم إدارة الأعمال

جامعة الزرقاء الخاصة

الفصل الأول:

مقدمة:

إن الأزمة كما تعلمون هي حدث مفاجئ، وتكون مقترنة بتهديد، أو خطر غير متوقع، ويحتوي على احداث تؤثر على أهداف كافة المنظمات في البقاء والنمو والاستمرار. وكلمة أزمة في حد ذاتها تثير في النفس الخـــوف والفزع، لذلك أصبح من المفروض على الدول والمنظمات بكافة أنواعها أن تكون مهيأه دائماً لمثل هذه الأحداث الطارئة والمفاجئة. ولا بد كذلك من إدارة الأزمات بطريقة كفؤه وفاعله عن طريق الإعـــداد والتقـــدير المـــنظم والتخطيط الإستراتيجي للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المنظمة وربحيتها أو بقائها في السوق(جاد الله، 2008).

إن الأزمات الحديثة تتميز بظاهرة الإرتباط والإنتقال والعدوى السريعة، بسبب العولمة والتطورات السريعة المتلاحقه في تكنولوجيا الأعمال والإتصالات وبسبب ان المنظمات هي نظم مفتوحه (Open systems) فلا بد أن تتأثر وتؤثر في البيئات المحيطة بها. هذا وإن الأزمات الشاملة تؤدي إلى تعطيل كافة الأسواق المالية ولها آثـــار سلبية واسعة على الاقتصاد. والأزمات المرتبطة بالاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي على أنواع منها كما أشار إليها العباس (2007):-

- الأزمة المصرفية: أي أزمة المصارف بسبب نقص السيولة وسحب الإيداعات وعدم تسديد المقترضين لإلتزاماتهم إتجاه هذه المصارف.

- أزمة سوق الأوراق المالية وسوق العقارات: وذلك بسبب الإنهيار المفاجئ والسريع لأســـعار الأســـهم وأسعار العقارات.

- أزمة المديونية: وهي عدم مقدرة العملاء (المقترضين) عن تسديد ديونهم وبالتالي الدخول في مفاوضات مع الجهات المقرضة لإعادة الجدوله.

- أزمة أسعار الصرف: وهو الهجوم المضاربي الكبير على العملة فإنه سيؤدي إلى إنهيار قيمة العملة.

- ومن وجهة نظري الشخصية فإن الأزمة المالية الحالية هي أزمة مصارف بالدرجة الأولى ومرتبط بها باقي الأزمات المذكوره أعلاه

مشكلة الدراسة:

لقد واجه السوق المالي والقطاعات الاقتصادية المختلفة أزمة هزت الاقتصاد وعالم المال على مختلف مستوياته، ونظراً لما يحتله القطاع المصرفي من أهمية في البنية الاقتصادية، وانعكاس أدائه المالي على مختلف القطاعات الاقتصادية، كان لابد من التعرف كيفية مواجه القطاع المصرفي للأزمة المالية والذي يشكل مشكلة الدراسة الحالية والتي يمكن تحديدها " ما دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية.

أسئلة الدراسة:

سوف تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة البحثية وهي:

السؤال الأول:

ما دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية؟

السؤال الثاني:

هل هناك اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير الخبرة؟

السؤال الثالث:

هل هناك اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير المؤهل العلمي؟

السؤال الرابع:

هل هناك اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير المستوى الوظيفي؟

أهمية الدراسة :

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن اثأر الأزمة الاقتصادية على الواقع المصرفي الأردني، وعن الكيفية التي إدارت بها تلك البنوك وواجهت تداعيات الأزمة المالية في سبيل دفع عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية من خلال الحد من حالات البطالة والفقر ورفع مستوى جودة الخدمات، وتتجلى أهمية هذه الدراسة بعدم وجـــود

دراسات تناولت اثأر الأزمة الاقتصادية على الواقع المصرفي الأردنيوبناء على ذلك وجد الباحث ضرورة اجراء دراسة ميدانية لبيان اثأر الأزمة الاقتصادية على الواقع المصرفي الأردني، وعن الكيفية التي إدارة بها تلك البنوك وواجهة تداعيات الأزمة المالية.

منهج الدراسة:

لغايات بلوغ أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث أن الهدف من الدراسة هو التعرف إلى دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في أقسام التسهيلات ومدراء الفروع في البنوك التجارية الأردنية، خلال الفترة **2009/4/22** ولغاية **2009/5/18** والذين يقدر عددهم بـــ **(253)** موظف تسهيلات والعاملين في الإدارات العامة للتك الفروع، وبلغ عدد مدراء فروع البنوك التجارية المنتشرة في محافظة العاصمة بـــ**(347)** لمختلف البنوك التجارية الأردنية.

عينة الدراسة:

لغايات بلوغ أهداف الدراسة الحالية تم اختيار عينة مكونة من**(112)** موظف من الموظفين العاملين في أقسام التسهيلات ومدراء الفروع في البنوك التجارية الأردنية حيث تشكل نسبة عينة الدراسة **(44.2%)** من إجمالي حجم المجتمع ويبين الجدول**(1)** توزيع خصائص إفراد عينة الدراسة حسب مجموعة من المتغيرات.

جدول(**1**)

توزيع خصائص إفراد عينة الدراسة.

	التكرار	النسبة المئوية
اقل من **5** سنوات	**23**	**20.54**
5–**10** سنوات	**63**	**56.25**
10 سنوات فأكثر	**26**	**23.21**
المجموع	**112**	**100**
دبلوم	**6**	**5.36**
بكالوريوس	**92**	**82.14**
دراسات عليا	**14**	**12.50**
المجموع	**112**	**100**
موظف تسهيلات	**65**	**58.04**
رئيس قسم تسهيلات	**31**	**27.68**
مدير فرع	**16**	**14.29**
المجموع	**112**	**100**

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبانه مكونة من (**25**) فقرة تقيس تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني، وإمام كل فقرة سلم تدريج ليكرت الخماسي (موافق جدا وتعطي **5** درجات، وموافق وتعطي **4** درجات، محايد وتعطي **3** درجات، معارض وتعطي **2** درجة، ومعارض جدا وتعطي **1** درجة).

صدق الأداة:

لغايات التحقق من صدق الأداة قام الباحث بعرض الأداة على **6** متخصصين في مجالات إدارة الإعمال، والإدارة المالية من حملة درجة الدكتوراه، والعاملين في جامعتي الزرقاء الأهلية، وجامعة الإسراء، لإبداء ملاحظاتهم فيما يتعلق بوضوح فقرات الاستبيان وتغطيتها للأهداف التي تقيسها، وقد أبدى المحكمون مجموعة من الملاحظات والتي تم تضمينها في النسخة النهائية من الاستبانة.

ثبات الأداة:

لغايات التحقق من ثبات الأداة تم حساب الثبات حسب معادلة رونباخ الفا والذي بلغ **0.93** والذي يعد معامل مرتفعا ويفي بإغراض الدراسة الحالية.

<u>الدراسات السابقة: -</u>

بالرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث الحالي فان الدراسات السابقة قليلة نسبيا لحداثة الموضوع والذي ظهر بشكله الواضح عام 2008، وقد قام الباحث بمراجعات الدراسات الآتية:

فقد أجرى عياد (2009) دراسة بعنوان الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها المتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، حيث هدفت إلى التعرف على تداعيات الأزمة الاقتصادية على القطاع المصرفي الأردني، وان أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات: -

1- أن أداء الجهاز المصرفي الأردني مطمئن من ناحية كفاية رأس المال.
2- كان تأثير الأزمة المالية على القطاع المصرفي الأردني محدود وذلك جراء ما تملكه البنوك الاردنية من خبرات وتجارب مميزة.
3- أن المصارف العربية لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بشكل مباشر، بسبب اختلاف نظام التمويل العقاري في العالم العربي عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد توصل الباحث إلى التوصيات التالية:

- مواجهة الأزمة الحالية عن طريق الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الإسلامي.
- المحافظة على الوظائف والحيلولة دون زيادة نسب البطالة.

أجرى جستين يفي لن (Justine yifu lin , 2008) دراسة بعنوان تأثير الأزمة المالية على الدول النامية، حيث هدفت الدراسة بيان تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول النامية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:-

- التراجع الملحوظ في صادرات الدول النامية، وكذلك التراجع في حجم التجارة العالمية لهذه الدول من 9.3% عام 2006 إلى 4.1% في عام 2008.
- تراجعت الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية وخاصة التراجع الملحوظ في حجم الاستثمارات المباشرة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على هذه الاستثمارات.
- عدم تنفيذ المشاريع الاقتصادية التي كانت تحت التنفيذ بسبب التراجع في الاستثمارات ونقص التحويل اللازم لتنفيذها.

وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات:-

- أن تقوم الدول النامية بإعادة تحويل البنوك العاملة لديه، وكذلك ضمان الودائع لدى هذه البنوك.
- أن تطلب الحكومات في الدول النامية والبنوك المركزة لديها بحث البنوك التجارية على توسيع الإقراض لعملائها وكذلك التحويل المشاريع الجماعية المنتجة.
- استفادة الدول النامية من الدروس السابقة للازمات المالية السابقة التي حدثت في أسيا أعوام **1998/1997**، وذلك بغرض تخفيف أثار الأزمة المالية الحالية.

وقد أجرى ندهي شودهاري (**Nidhi choudhair , 2009**) بعنوان أزمة الكساد العالمية وتأثيرها على سوق المال الهندي، حيث هدفت الدراسة معرفة اثأر الكساد على السوق المالي في الهند، والمبادرات التي اتخذتها الحكومة الهندية والبنك المركزي لتحقيق تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل من أبرزها:-

1- أثرت الأزمة المالية العالمية والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، تأثيرا سلبيا على اقتصاديات جميع الأمم بما فيها الهند.

2- انخفض الناتج القومي الإجمالي في الهند من **9**% عام **2006** إلى **6.7**% عام **2009**.

3- تراجع حاد في الأسواق المالية الهندية من أعلى تداول بواقع **20000** نقطه إلى أدنى تداول بواقع **8000** نقطه عام **2009**.

4- زاد عجز ميزان المدفوعات حيث وصل هذا العجز في نهاية ديسمبر **2008** مبلغ (**36**) بليون دولار أمريكي، بسب التراجع في حجم الصادرات والواردات الهندية.

5- الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين والعاملين في كافة القطاعات حيث وصل عددهم (**109513**) موظف وعاطل عن العمل خلال الفترة من شهر أب وحتى شهر تشرين الأول عام **2008**.

وقد أوصت الدراسة أن تستمر الحكومة الهندية والبنك المركزي الهندي باتخاذ الإجراءات والضوابط الوقائية لمعالجة أثار الأزمة الاقتصادية، من خلال ما يلي:-

1- زيادة التسهيلات الائتمانية للمناطق الريفية الفقيرة وذلك لدعم النشاط الزراعي، وكذلك تخفيض أسعار الفائدة.

2- ون تقوم البنوك الهندية بتمويل المشاريع الإنتاجية وخصوصا المشاريع الصغيرة.

3- الاهتمام الكبير والفعال بمخاطر السيولة النقدية، ومخاطر الائتمان المصرفي حفاظا على العملاء وكذلك المستثمرين.

4- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي في البنوك، من **9**% إلى **5**%، على أن تقوم البنوك الهندية بتطبيق مقررات بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

الفصل الثاني: الإطار النظري

ويتناول الإطار النظري لهذه الدراسة مايلي:

أولا:مفهوم الأزمة المالية العالمية(IMF , 2008, www.thewecc/contentdept.html).

عصفت بالعالم أزمة مالية عالمية، تحولت بعدها إلى أزمة إقتصادية عالمية، ناجمة عن ديون الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وعن توريق هذه الرهون العقارية، وتدوير أموالها في أرجاء المعمورة، بسبب التبعيات الإقتصادية والتداخل في الإقتصاديات وبسبب هيمنة العولمة كالتالي:

- أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخاطر، وشجعها على ذلك إزدهار السوق العقارية في الفترة ما بين (2001–2006) فقامت بمنح المقترضين قروض بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة مرتفع لتعظيم الربحية.
- بلغت جملة القروض المصروفة للقطاع العقاري والسوق الإستهلاكي (22) ترليون دولار أمريكي.
- طفت الأزمة على السطح بوضوح في بداية عام 2007 وذلك بسبب تزايد حالات التوقف عن سداد القروض وزيادة ظاهرة آستيلاء المقرضين على العقارات وكثرة المواجهات والصراعات بين المقترضين والبنوك.
- أسفر هذا الوضع عن أضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات فهبطت قيمتها وزاد العرض عن الطلب، فدارت الأزمة في دائرة مفرغه، وكذلك إنخفض الإنفاق الإستثماري والإستهلاكي لضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد، مما هدد الإقتصاد الأمريكي بكساد مرير، حيث تهاوت مؤسسات وانهارت وافلست بنوك عديدة.
- انتقلت الأزمة المالية والإقتصادية التي عصفت بأمريكا الى أوروبا وآسيا لإرتباط كثير من المؤسسات المالية فيها بالسوق المالية الأمريكية، ثم تطورت لأزمة كبرى تهدد الإقتصاد العالمي.

ثانيا: **أسباب الأزمة المالية العالمية كما أشار إليها عباد(2009).**

هناك جملة من الأسباب تؤدي إلى ظهور الأزمات المالية العالمية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- فساد إدارات المنظمات بكافة أنواعها.
- تراخي الرقابة المالية الحكوميةعلى المنظمات وخاصة غياب رقابة البنك المركزي الأمريكي على البنوك الإستثمارية.
- إبتداع طرق وأدوات مالية غير مقبولة كالمشتقات المالية.
- ضعف الحاكمية (الحوكمة) في المنظمات.
- عدم استقرار الإقتصاد الكلي مثل: التقلبات في أسعار الفائدة العالمية وهي أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية.
- اضطرابات في القطاع المالي: بسبب التوسع في منح الإئتمان وإنهيار الأسواق المالية، حيث زاد حجم الأقراض بشكل كبير بالإضافة إلى تركيز الأقراض في القطاع العقاري والذي هو السبب الحقيقي للأزمة.
- إنتشار الفساد الأخلاقي والإقتصادي: مثل الإستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والمعاملات الوهمية.
- من أسباب الأزمة المالية العالمية أيضاً أن أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاه في السيطرة السياسية وإتخاذ القرارات السيادية في العالم.
- يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذاً وعطاءاً، ويعمل في منظومة تجارة الديون شراء وبيعاً ووساطة، فالعبء والظلم يقع على المقترضين والمستفد هم البنوك.
- يقوم النظام المالي ونظام الأسواق المالية على نظام المشقات المالية التي تعتمد اعتماداً اساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات.
- التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الإئتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل الأفراد والشركات تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة العالمية لان هؤلاء الأفراد والشركات قد عجزوا عن سداد مديونيتهم مما أدى الى الحجز على سياراتهم ومنازلهم وكذلك تسبب أزمة سيولة نقدية للبنوك المقرضة.

ثالثا: هيكل الجهاز المصرفي الأردني

يتكون هيكل الجهاز المصرفي في الأردن كما أشار إليه التقرير السنوي لجميعه البنوك في الأردن (2007)

- البنك المركزي الأردني.
- البنوك الأردنية (التجارية والإسلامية).
- البنوك غير الأردنية.
- مؤسسات الإقراض المتخصصة الحكومية ذات الملكية المشتركة.
- شركات الصرافة.
- مكاتب التمثيل داخل المملكة لبنوك أجنبية أو خارج المملكة لبنوك أردنية.

بلغ عدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن حتى نهاية عام 2008، (23) بنك موزعة كالتالي:

- 15 بنك أردني (منها بنكان اسلاميان).
- 8 بنوك أجنبية منها (5) بنوك عربية.
- بلغ عدد فروع هذه البنوك داخل المملكة حتى نهاية 2008 (593) فرع و (67) مكتب.
- بلغ عدد الفروع خارج المملكة حتى نهاية 2008 (135) فرع وعدد المكاتب خارج المملكة (26) مكتب.
- بلغ مؤشر عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في الأردن حتى نهاية عام 2008 نحو (9.9) الف نسمة لكل فرع.
- ويوضح الشكل التالي هيكل الجهاز المصرفي الأردني حتى نهاية عام 2008.

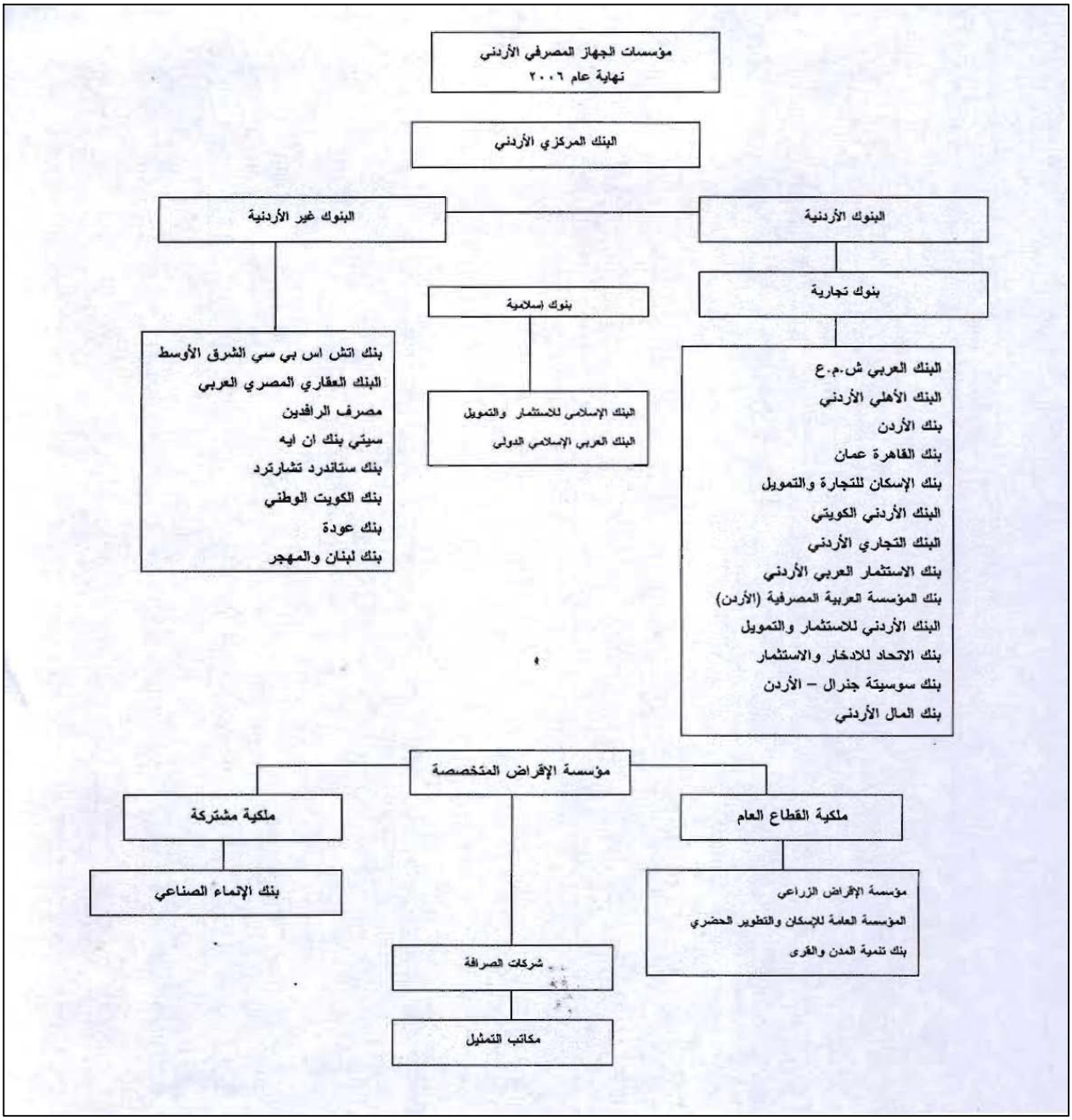
مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني
نهاية عام ٢٠٠٦
البنك المركزي الأردني
البنوك الأردنية
البنوك غير الأردنية
بنوك تجارية
بنوك إسلامية
البنك العربي ش.م.ع
البنك الأهلي الأردني
بنك الأردن
بنك القاهرة عمان
بنك الإسكان للتجارة والتمويل
البنك الأردني الكويتي
البنك التجاري الأردني
بنك الاستثمار العربي الأردني
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
البنك الأردني للاستثمار والتمويل
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار
بنك سوسيتة جنرال – الأردن
بنك المال الأردني
البنك الإسلامي للاستثمار والتمويل
البنك العربي الإسلامي الدولي
بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط
البنك العقاري المصري العربي
مصرف الرافدين
سيتي بنك ان ايه
بنك ستاندرد تشارترد
بنك الكويت الوطني
بنك عودة
بنك لبنان والمهجر
مؤسسة الإقراض المتخصصة
ملكية القطاع العام
ملكية مشتركة
مؤسسة الإقراض الزراعي
المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
بنك تنمية المدن والقرى
بنك الإنماء الصناعي
شركات الصرافة
مكاتب التمثيل

رابعاً: دور البنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن في تحفيز وتنشيط التنمية الإقتصادية في الأردن.

إن البنوك التجارية الأردنية تلعب دور رئيسي وفعال في خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفي برامج التصحيح الإقتصادي، وكذلك تساهم في التقليل من حدة عدم التوازن التنموي بين المحافظات المختلفة في الأردن عن طريق افتتاح فروع لها في كل المناطق وخاصه المناطق النائية منها، وساهمت البنوك التجارية الأردنية أيضاً في إستقطاب رأس المال العربي والأجنبي للإستثمار في الأردن، حيث بلغت مساهمة رأس المال غير الأردني ما نسبة (58%) من مجموع رووس أموال البنوك المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية في نهاية شهر تموز 2008. هذا بالإضافة إلى انها تلعب دور مهم في تنمية الإقتصاد الأردني كما وردت في التقرير السنوي للبنك المركزي (2008) من خلال ما يلي:

2. منح التسهيلات المصرفية لمختلف النشاطات الإقتصادية.
3. استقطاب الودائع من كافة الأفراد والشركات التجارية.

منح التسهيلات المصرفية:

- بلغ اجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة من قبل البنوك التجارية الأردنية لكافة قطاعات الأقتصاد الأردني خلال عام 2008 مبلغ (13) مليار دينار أردني.
- وكانت نسبة هذه التسهيلات الإئتمانية الى الناتج الاجمالي المحلي عام 2008 (92.1%).
- وكانت اصناف هذه التسهيلات كما يلي:
  - الجاري المدين مبلغ (2) مليار دينار أردني.
  - قروض وسلف مبلغ (10.5) مليار دينار أردني.
  - كمبيالات مبلغ (0.5) مليار دينار أردني.
- كانت قيمة موجودات البنوك التجارية العاملة في الأردن حتى 2008/12/31 مبلغ (29.8) مليار دينار أردني، ومعظم هذه الموجودات تمثل التسهيلات الإئتمانية القائمة حتى 2008/12/31، وتمثل هذه الموجودات نسبة (211.3%) من الناتج المحلي الإجمالي(التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، 2008). .

الودائع لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن:

- بلغت قيمة إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن حتى نهاية عام 2008 مبلغ (18.1) مليار دينار أردني موزعة كالتالي:
  - حسابات تحت الطلب مبلغ (4.5) مليار دينار أردني.
  - حسابات التوفير مبلغ (1.6) مليار دينار أردني.
  - حسابات ودائع لأجل مبلغ (12) مليار دينارأردني.

ونسبة هذه الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 كانت (128.5%).

- كذلك بلغ عدد البنوك التجارية الأردنية المدرجة اسهمها في بورصة عمان (14) بنكاً حتى نهاية عام 2008.

- وكانت قيمة الأسهم المتداولة في البورصة لهذه البنوك حتى عام 2008 مبلغ (2.9) مليار دولار، وشكلت ما نسبته (20.2%) من قيمة الأسهم المتداولة في البورصة حتى عام 2008.

مما تقدم من احصائيات نلاحظ أهمية البنوك التجارية العاملة في الأردن في دعم وتنشيط التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأردن(التقرير السنوي للبنك المركزي، 2008).

خامساً: أثار الأزمة المالية العالمية على البنوك التجارية الأردنية وكيفية تعاملها مع هذه الأزمة:

من المؤكد أن الإقتصاد الأردني قد تأثر وسيتأثر بالأزمة المالية التي لحقت بالإقتصاد الأمريكي، حيث أن الإقتصاد الأردني نظام مفتوح Open System فهو جزء من هذا العالم ومتشابك في علاقات شتى بالإقتصاد العالمي، لذلك فسوف يتأثر بالأزمة المالية العالمية بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، وبالتالي فان تراجع معدلات نمو الإقتصاد الأردني سوف تؤثر سلباً على البنوك التجارية الأردنية وسيتم منافشة هذا الأمر على الشكل التالي كما بين ذلك المرصد الاقتصادي (2008):-

إن أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الأردني يكاد ان يكون محدوداً لعدة اسباب كما يلي:

- إن تكامل القطاع الأردني في النظام المالي العالمي ما زال محدوداً، وإن النظام المصرفي الأردني وكذلك الإقتصاد الأردني المحدود لم يندمج بقوة في النظام العالمي.
- الضوابط التي وضعها البنك المركزي الأردني في مجال منح الإئتمان والحدود القصوى لإستثمارات البنوك في الأوراق المالية وفي التمويل العقاري بما لا يتجاوز 20% من اجمالي محفظة القروض لدى اي بنك تجاري، كل هذه الضوابط ساعدت على تخفيف أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الأردني

- وكذلك قيام البنك المركزي الأردني في بداية الأزمة بتحويل أرصدة البنك المركزي والمودعة لدى البنـــوك التجارية الأمريكية الى البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي ومؤسسات مالية حكومية آخرى وذلك من أجـــل التحوط وبالتالي ساهمت في تقليل المخاطر.

- توافر السيولة لدى الجهاز المصرفي الأردني حيث وصلت (19.11) بليون دولار في شهر 2009/9.
- قوة المراكز المالية للبنوك التجارية الأردنية.
- انخفاض حجم الاستثمارات المالية للبنوك في الخارج مقارنه بحجم ودائعها.
- ارتفاع رصيد الإحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي الأردني حيث وصلت إلى (8.99) بليون دولار في شهر 2009/9 لتسجل ارتفاع بنسبة (16.1) عن نهاية عام 2008.

وقد تمثلت الأثار المحدودة للأزمة المالية العامية على الجهاز المصرفي الأردني فيمايلي

- هناك بعض البنوك قد خسرت بعض إستثماراتها الأجنبية المستثمرة في بنوك خارج الأردن وقد أثـــرت هذه الخسائر سلباً على نتائج أعمالها بتراجع أرباحها. إلا أن أثار هذه الخسائر تكاد تكون مقبوله ومعقوله لكون ان هذه الإستثمارات الأجنبية خارج الأردن محدودة و لا تزيد عن 10% من مجموع الودائع لدى هذه البنوك حسب تعليمات البنك المركزي.
- إنخفاض قيمة أسهم البنوك التجارية المدرجه في سوق عمان المالي.
- إنخفاض قيمة أسهم الشركات الأردنية المدرجه في البورصة والتي تساهم فيها البنوك الأردنية، وكذلك إنخفاض قيمة إستثمارات البنوك في الأوراق المالية والتي إشترتها بغرض المتاجرة.
- تأثرت المحافظ الإئتمانية للبنوك نتيجة منح قروض للعملاء بضمان الأسهم والتي سجلت انهيارات حادة في أسعارها.
- زيادة الطلب على تحويل المستثمرين الأجانب في البورصة لأموالهم الى الخارج.
- تأثرت المحافظ الإئتمانية للبنوك التجارية نتيجة منح قروض للعملاء بضمانة الرهونات العقارية بـــسبب التراجع في أسعارها، كذلك بسبب عدم تمكن العملاء المقترضين بسداد ديونهم للبنوك نتيجة انخفـــاض الطلب على السوق العقاري من قبل المواطنين بسبب حالات عدم التأكد لـــديهم فـــي ظـــل الظـــروف الإقتصادية العالمية والمحلية، وهذا الأمر اثر على إرتفاع نسبة الديون غير العاملة في البنوك التجارية الأردنية(المرصد الاقتصادي، 2008):-

وكذلك أثرت الأزمة المالية العالمية سلبا على عملاء البنوك التجارية ومن أهم هذه الأثار السلبية مايلي:

- تأثر قطاع الصناعة التحويلية، وخاصة المنشأت التي تقوم بالتصدير وأيضاً تلك المنشأت الصناعية التي تقوم ببيع منتجاتها في أسواق محلية نتيجة لتأثر إيراداتها وأرباحها سلباً، ومن ثم إنخفاض قـــدرة هـــذه المنشأت على سداد مديونياتها للبنوك التجارية، بسبب تراجع أعمالها وبالتالي أثر سلباً على تراجع الطلب على الإئتمان من البنوك في ضوء نتائج عملياتها السلبية.
- تأثرت المنشأت السياحية والقطاعات المرتبطة بها نتيجة الإنخفاض المتوقع لعدد السائحين.

- تأثر القطاع العقاري بسبب التراجع في الطلب على العقارات وبالتالي أثر على المستثمرين العقـــاريين، وهذا الأمر أثر سلباً على البنوك التجارية الأردنية.
- إن ثروات الأردنيين (وعملاء البنوك) تتأكل بإستمرار بسبب الإنخفاض والتراجع الحاد في أسعار الأسهم في سوق عمان المالي.
- عدم قدرة بعض الأفراد القطاع العائلي على سداد مديونيتهم في مجال قروض التجزئـــه الـــــ Retail والقروض العقارية والذين تأثرت دخولهم.
- ركود وتراجع في سوق السيارات وهذا يهدد قطاعات إقتصادية مختلفة تدور في فلك سوق السيارات.

<u>كيف تعاملت البنوك التجارية مع آثار الأزمة المالية العالمية التي أثرت عليها؟</u>

- التحفظ في منح التسهيلات الإئتمانية للعملاء خاصة الشركات العقارية أو المستثمرين في القطاع العقاري أو لتمويل الإستثمارات في الأوراق المالية.
- تعاونت البنوك التجارية مع العملاء المتضررين من الأزمة المالية العالمية وذلك في شكل إعادة جدولة ديونهم أو زيادة مدة السماح، أو في زيادة أجال السداد.
- تخفيض المصاريف التشغيلية لديها، وأهم هذه المصاريف التشغيلية تتمثل في الرواتب. لـــذلك عمـــدت البنوك التجارية الى انهاء خدمات بعض الموظفين بسبب تراجع بعض نشاطاتها واعمالها. وهذا الأمـــر يؤثر سلباً على الروح المعنوية للموظفين الذين لم يتم إنهاء خدماتهم بسبب فقدان الأمان الدقيق لديهم.
- زيادة أسعار الفوائد على التسهيلات الإئتمانية المصروفة للعملاء لغرض تعويض المخاطرة فـــي عـــدم تسديد القروض .
- تجاوب البنوك التجارية مع الرقابة المصرفية التي يفرضها عليها البنك المركزي الأردني لتخفيف آثار هذه الأزمة.

أما الباحث فانه يرى من خلال مراجعة للأدبيات ذات الصلة واطلاعه على واقع سوق الخدمات المصرفية فـــي الأردن.

- إن البنوك التجارية لديها الحق في التحفظ والتشدد في منح القروض والتسهيلات الإئتمانيـــة المباشـــرة الأخرى، بسبب أن البنوك من واجبها أيضاً المحافظة على أموال المساهمين والمودعين لديها، وذلـــك بتجنب منح التسهيلات الإئتمانية للعملاء المتعثرين، لان دور البنك هو وسيط بين المساهمين والمودعين من جهه والمقترضين من جهه اخرى. ومن واجبه ان يلعب الدور الإيجابي لإرضاء هـــذه الأطـــراف جميعاً.
- أن البنوك التجارية عليها مسؤولية إجتماعية وأخلاقية تجاه العاملين بها، وان عملية إنهاء خدماتهم له آثر سلبي على هؤلاء الموظفين وعلى عائلاتهم وعلى المجتمع بشكل عام ويؤدي الى زيادة العاطلين عـــن العمل، خاصة ان البنوك التجارية الأردنية لا يزال مركزها المالي جيد وربحيتهـــا لا تـــزال مرتفعـــة وسيولتها النقدية سليمة.

- ان البنوك التجارية الأردنية كان من الواجب عليها عمل رقابة وقائية (إيجابية) على عملياتها عند اتخاذ قراراتها بمنح التسهيلات الإئتمانية للعملاء والتأكد من أن هؤلاء العملاء المقترضين لديهم القدرة والرغبة في التسديد للقروض الممنوحة لهم.

سادسا: دور البنك المركزي حيال الأزمة الإقتصادية العالمية:

بهدف التخفيف من أثار الاقتصادية للازمة المالية فقد تضمن التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني(2008) على مجموعة من الإجراءات والتعليمات شملت كل من البنوك التجارية والشركات المستثمرة في القطاعات الإقتصادية (سوق العقارات، والأسهم والتجارة العامة والصناعة و السياحة..الخ). والتي بدورها تؤدي الى تحفيز وتنشيط الإقتصاد الأردني بشكل عام.

ومن هذه المهام ما يلي:

1. تخفيف اسعار الفائدة على الإقراض، إلا أن البنوك التجارية لم تتجاوب مع هذا الإجراء وذلك لتعويض مخاطرة الإئتمان بالحصول على فوائد مجزية للتخفيف من هذه المخاطر.
2. مارس سياسة الإقناع الأدبي والتواصل مع البنوك التجارية العاملة في الأردن في محاولة التخفيف من مخاوف هذه البنوك وحثهم على منح التسهيلات المصرفية للعملاء، مع إقناع هذه البنوك بثقة البنك المركزي في قدرة الإقتصاد الوطني على تجاوز تداعيات الأزمة العالمية، كذلك حث البنوك التجارية على التخفيف عن العملاء عن طريق جدولة القروض وفوائدها.

3. قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي ثلاث مرات بواقع نقطة مئوية في كل مرة لتبلغ حالياً (7%)، حيث يبلغ إجمالي الإحتياطي الإلزامي في شهر 2009/9 مبلغ (1.03) مليار دينار ويشكل تراجع الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي مؤشر على إرتفاع السيولة لدى البنوك المحلية وان هدف البنك المركزي من تخفيض الإحتياطي الإلزامي هو حفز النمو الإقتصادي من خلال ضخ السيولة النقدية لدى البنوك المحلية.

4. التوقف عن إصدار شهادات الإيداع منذ نهاية تشرين الأول 2008 والذي نتج عنه ليس فقط ضخ المزيد من السيولة النقدية في الإقتصاد الوطني وانما ايضاً تخفيض هيكل أسعار الفائدة، حيث نتج عن ذلك إرتفاع السيوله الفائضة لدى البنوك لتصل الى (3) مليار دينار.

5. الرقابة المصرفية الحصيفة والمتابعة على البنوك التجارية بما يتعلق باستثماراتها الأجنبية خارج الأردن لغرض تجنب أثار الأزمات الإقتصادية العالمية على هذه البنوك وعلى الإقتصاد الوطني.

6. حماية الإستقرار النقدي من خلال استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار.

7. اتخذ البنك المركزي الأردني عدة إجراءات لتجنب البنوك التجارية الأردنية للمخاطر المصرفية التي شهدتها مختلف البنوك في العالم ومنها تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالية الدولية (بازل I و بازل II) وانظمة فعاله لإدارة المخاطر لدى هذه البنوك ومنها أنظمة فعاله للإنذار المبكر والتصحيح الفوري لدى جهاز الرقابة على البنوك.

8. قام البنك المركزي ببناء إطار شامل للحاكميه المؤسسية الجيدة، وتتبع أهمية الحاكمية المؤسسية في البنك من أنها توفر اساساً لتطوير الاداء والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم الثقة في أنشطة البنك كمتلقي لأموال المودعين والمساهمين، ولتمكنه من المساهمة بنجاح في تطوير الجهاز المصرفي الأردني، الأمر الذي يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني.

حيث تركز الحاكمية المؤسسية كما وردت في التقرير السنوي للبنك المركزي (2008) على الأمور التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين والسلطات الرقابية).
- الشفافية والإفصاح بشكل تمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وظيفة البنك وآدائه المالي.
- المساءله في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذيه ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، ومجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

9. اشار البنك المركزي الأردني لطمأنة البنوك التجارية الأردنية والأطراف ذات العلاقة بأن نسبة السيولة النقدية لا تزال مرتفعة وأعلى من النسب القانونية المفروضة من البنك المركزي على هذه البنوك حيث وصلت (141%)، وكذلك أشار البنك المركزي إلى إرتفاع نسبة كفاية رأس المال وتجاوزها كل من النسب المفروضه من قبل البنك المركزي والحد الأدنى المطلوب وفقاً لقررات (بازل II) مما يعزز ثقة المتعاملين بالجهاز المصرفي الأردني.

10. أصدر البنك المركزي تعليمات تتعلق بمكافحة غسل الأموال لتجنب الممارسات والسياسات المصرفية غير السليمة.

11. كشف محافظ البنك المركزي الأردني عن توجه البنك المركزي لإعداد تعليمات تحصر وتحدد أسس الإستحواذ على حصص في البنوك المحلية بحيث لاتزيد عن نسبة 10% من قبل أي مستثمر وان تكون هذه النسبة مربوطة ومرهونة بموافقة البنك المركزي.

الفصل الثالث: التحليل الإحصائي – نتائج الدراسة

هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية.

ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة مكونة (**112**) موظف من العاملين في دوائر التسهيلات والائتمان ومدراء فروع للبنوك التجارية الأردنية وفيما يلي عرضا للنتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية:

السؤال الأول:

ما دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وإيجاد الأهمية النسبية لكل فقرة من الفقرات والجدول (**2**) يبين نتائج السؤال الأول.

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
3	تراجع حجم نشاط البنوك الأردنية في مجال منح القروض الشخصية جراء الأزمة المالية.	4.60	0.51	92.00
14	تفعيل أدارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك الأردنية.	4.60	0.53	92.00
13	تفعيل الرقابة الوقائية لمجابهة الأزمة المالية وتطوراتها	4.52	0.60	90.40
2	قامت البنوك الأردنية بتخفيض مصاريفها التشغيلية من خلال الاستغناء عم بعض الموظفين لديها جراء الأزمة المالية.	4.20	0.40	83.93
15	تجاوبت البنوك الأردنية مع الرقابة التي فرضها البنك المركزي	4.02	0.59	80.40
12	ارتفعت نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك الأردنية بسبب توقف العملاء عن تسديد قروضهم جراء الأزمة.	3.57	0.53	71.43
11	تأثرت السيولة النقدية لدى البنوك الأردنية جراء عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم وجراء جدولة القروض عليهم.	3.54	0.50	70.89

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
25	تجاوبت البنوك الأردنية مع التعليمات الخاصة بإدارة تداعيات الأزمة المالية.	3.52	0.67	70.36
10	تحفظت البنوك الأردنية في منح تسهيلات مصرفية جديدة للعملاء جراء الأزمة المالية العالمية.	3.51	0.55	70.18
8	تأثرت البنوك الأردنية سلبيا بسبب منحها قروض لعملائها مقابل الرهونات العقارية.	3.50	0.50	70.00
6	انخفضت قيمة أسهم البنوك الأردنية انخفاضا ملحوظاً في سوق عمان المالي.	3.48	0.50	69.64
20	تتشدد البنوك الأردنية في إعطاء القروض الشخصية وإصدار بطاقات الائتمان.	3.43	0.65	68.57
7	تأثرت البنوك الأردنية سلبياً جراء الأزمة العالمية بسبب عدم مقدرة العملاء على تسديد قروضهم في موعدها.	3.41	0.49	68.21
9	تأثرت البنوك الأردنية سلبيا بسبب منحها قروض لعملائها مقابل ضمانات رهن الأسهم.	3.41	0.49	68.21
5	خسرت البنوك الأردنية جزء كبير من استثماراتها الأجنبية بالخارج جراء الأزمة.	3.40	0.61	68.04
23	وضعت البنوك الإستراتيجية الأردنية استراتيجيات مناسبة لمجابهة الأزمة المالية.	3.38	0.62	67.50
17	التزمت البنوك الأردنية بمقررات بازل وتعليمات البنك المركزي بخصوص كفاية رأس المال وإدخال الشريك الاستراتيجي.	3.35	0.72	66.96
22	رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي مرتفعة في ظل الأزمة المالية.	3.34	0.64	66.79
24	إتباع سياسات متشددة في إدارة التسهيلات الائتمانية.	3.34	0.70	66.79
16	لم تلتزم التزمت البنوك الأردنية بتعليمات خفض سعر الفائدة	3.32	0.51	66.43
18	قام البنك المركزي بوضع ضوابط جديدة للبنوك الأردنية جراء الأزمة المالية.	3.30	0.81	66.07
19	تطلب البنوك الأردنية من عملائها تقديم ضمانات كافيه مقابل القروض.	3.30	0.77	66.07
21	حجم الاستثمارات المالية للبنوك الأردنية في الخارج مرتفعة مقارنة بودائعها في ظل الأزمة المالية.	3.26	0.48	65.18
4	تراخت البنوك الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها، وبدون الحصول على ضمانات كافيه	3.02	0.50	60.40
1	تعاونت البنوك الأردنية مع عملائها المتضررين بالأزمة المالية بجدولة قروضهم	2.58	0.82	51.61

يتضح من الجدول (2) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.58–4.60) وأن أعلى المتوسطات الحسابية كانت للفقرة "تراجع حجم نشاط البنوك الأردنية في مجال منح القروض الشخصية جراء الأزمة المالية"، و"تفعيل أدارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك الأردنية"، والتي بلغت المتوسطات الحسابية لكل منهما (4.60)، كما أن من ابرز جوانب تعامل قطاع البنوك مع الأزمة المالية ما تمثل في "تفعيل الرقابة الوقائية لمجابهة الأزمة المالية وتطوراتها" والذي بلغ المتوسط الحسابي لها (4.52) إلى جانب " قامت البنوك الأردنية بتخفيض مصاريفها التشغيلية من خلال الاستغناء عم بعض الموظفين لديها جراء الأزمة المالية" والتي حازت على متوسط بلغ (4.20). كذلك كما حصلت الفقرة " تجاوبت البنوك الأردنية مع الرقابة التي فرضها البنك المركزي" والتي بلغ متوسطها الحسابي (4.02)، وقد بلغ المتوسط الحسابي " ارتفعت نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك الأردنية بسبب توقف العملاء عن تسديد قروضهم جراء الأزمة" (3.57)، كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة " تأثرت السيولة النقدية لدى البنوك الأردنية جراء عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم وجراء جدولة القروض عليهم" (3.54). أما اقل المتوسطات الحسابية فقد كانت للفقرات " قام البنك المركزي بوضع ضوابط جديدة للبنوك الأردنية جراء الأزمة المالية" والتي بلغ متوسطها الحسابي (3.30)، كما حصلت الفقرة " تطلب البنوك الأردنية من عملائها تقديم

ضمانات كافيه مقابل القروض" على متوسط حسابي 3.30)، أما الفقرة " حجم الاستثمارات المالية للبنوك الأردنية في الخارج مرتفعة مقارنة بودائعها في ظل الأزمة المالية" والتي بلغ متوسطها الحسابي (3.26) أن المتوسط الحسابي للفقرة " تراخت البنوك الأردنية قبل الأزمة المالية العالمية في منح التسهيلات المصرفية لعملائها، وبدون الحصول على ضمانات كافيه" والذي بلغ (3.02)ـ وان ادنى المتوسطات جميعا فقد كان للفقرة "تعاونت البنوك الأردنية مع عملائها المتضررين بالأزمة المالية بجدولة قروضهم" والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.58).

السؤال الثاني: هل هناك اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير الخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية وإجراء تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدولين (3،4) بينان نتائج ذلك.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في التعامل دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير الخبرة.

الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري
اقل من 5 سنوات	83.71	8.29
5–10 سنوات	86.56	8.86
10 سنوات فأكثر	86.63	9.22

جدول (4)

نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في التعامل دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير الخبرة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة
بين المجموعات	195.26	2	97.63	1.27	0.29
داخل المجموعات	8386.02	109	76.94		
المجموع	8581.28	111			

يتضح من الجدول (4) أن قيمة الإحصائي (ف) بلغت 1.27 بمستوى دلالة 0.29 وهي اكبر من 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير الخبرة.

السؤال الثالث: هل هناك اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير المؤهل العلمي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية وإجراء تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدولين (5،6) بينان نتائج ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير المؤهل العلمي

الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري
دبلوم	87.00	7.97
بكالوريوس	86.18	8.98
دراسات عليا	83.29	8.31

جدول (6)

نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في التعامل دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة
بين المجموعات	156.73	2	78.37	1.01	0.37
داخل المجموعات	8424.54	109	77.29		
المجموع	8581.28	111			

يتضح من الجدول (6) أن قيمة الإحصائي (ف) بلغت 1.01 بمستوى دلالة 0.37 وهي اكبر من 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

السؤال الرابع: هل هناك اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير المستوى الوظيفي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية وإجراء تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات والجدولين (7، 8) بينان نتائج ذلك.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في التعامل دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير المستوى الوظيفي

الفئة	المتوسط	الانحراف المعياري
موظف تسهيلات	86.84	8.27
رئيس قسم تسهيلا	84.43	9.49
مدير فرع	83.79	9.14

جدول (8)

نتائج تحليل التباين الأحادي للاختلاف تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في التعامل دور القطاع المصرفي الأردني باختلاف متغير المستوى الوظيفي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة
بين المجموعات	189.94	2	94.97	1.23	0.30
داخل المجموعات	8391.34	109	76.98		
المجموع	8581.28	111			

يتضح من الجدول (8) أن قيمة الإحصائي (ف) بلغت 1.23 بمستوى دلالة 0.30 وهي اكبر من 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود اختلاف في تصورات العاملين في القطاع المصرفي حول دور القطاع المصرفي الأردني في تخفيف أثار الأزمة الاقتصادية العالمية تبعا لمتغير المستوى الوظيفي.

الفصل الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فان الباحث يناقش نتائج هذه الدراسة ويقدم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها وهي: -

النتائج:

1- تراجع حجم نشاط البنوك الأردنية في مجال منح القروض الشخصية جراء الأزمة المالية.

2- قامت البنوك الأردنية بتفعيل إدارة المخاطر الائتمانية، وذلك إما بطلب ضمان كافية، أو تخفيف السقف الائتماني بما يتناسب مع الضمانات المتوفرة لد ى العملاء، بحيث تقلل من مستوى المخاطر وضعف قدرة العملاء على السداد.

3- لجأت البنوك الأردنية إلى تفعيل الرقابة الوقائية لمجابهة الأزمة المالية وتطوراتها، من خلال تطبيق تعليمات الحوكمة، وتطبيق مقررات بازل 2 بخصوص كفاية رأس المال والتقليل من مستوى المخاطر.

4- لجأءت البنوك الأردنية إلى تخفيض مصاريفها التشغيلية من خلال الاستغناء عن بعض الموظفين لديها جراء الأزمة المالية، على اعتبار أن مثل هذه الإجراءات تخفف من مستوى المصاريف المباشرة والتي تحتاج سيوله نقدية، في الوقت الذي كانت فيه بعض البنوك تواجه أزمة في توفير السيولة النقدية.

5- ارتفاع نسب الديون غير العاملة لدى البنوك الأردنية بسبب توقف العملاء عن تسديد قروضهم جراء الأزمة، كما تأثرت السيولة النقدية لدى البنوك الأردنية جراء عدم تسديد العملاء لالتزاماتهم وجراء جدولة القروض عليهم.

6- وفي سياق تعامل البنوك الأردنية مع الأزمة المالية نجد أنها تجاوبت مع تعليمات البنك المركزي الخاصة بإدارة تداعيات الأزمة المالية.

وفي ضوء ما تقدم نجد أن البنوك الأردنية ركزت في تعاملها على تفعيل أنظمة الرقابة، وإدارة المخاطر والتشدد في إجراءات منح القروض وطلب الضمانات، مما أدى إلى ضعف ضخ السيولة النقدية المطلوبة من عملاء البنوك، الأمر الذي أسهم سلبا على مستوى النشاط الاقتصادي في الأردن.

التوصيات

لغايات تجنب أثار الأزمة الإقتصادية العالمية على البنوك التجارية العاملة في الأردن ولهدف إستمرار نشاطها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية والنهائية بنجاح، ولغايات تحفيز وتنشيط التنمية الإقتصادية الوطنية فإني أوصي بما يلي:

1. إستمرار البنك المركزي الأردني بدوره الفعال والملحوظ في الرقابة المصرفية على البنوك التجارية وخاصة فيما يتعلق بالإستثمارات الأجنبية لهذه البنوك خارج الأردن، وذلك لتجنب اثار الأزمات الإقتصادية السلبية على هذه البنوك وعملائها وعلى الإقتصاد الوطني بشكل عام.
2. التأكيد على تطبيق الحاكمية المؤسسية على البنوك التجارية.وتشغيل السيولة النقدية الفائضة لديها وبشروط تحقق النتائج الإيجابية لها وللعملاء المقترضين.

3. أن يحث البنك المركزي الأردني البنوك التجارية على تحقيق كافة أنواع الرقابة وخاصة الرقابة الإستراتيجية للتأكد من أنها تحظى بعلاقات جيدة وفعاله مع البيئة الخارجية لها.

4. أن تستمر البنوك التجارية في إدارة المخاطر لديها، فيما يتعلق بالتسهيلات الإئتمانية، وتفعيل الإدارات المختصة بذلك وتزويدها بالموارد البشرية المؤهله والمتخصصة في هذا المجال ورفع تقاريرها باستمرار للإدارة العليا لمراقبة عمليات الصرف للقروض على اسس مدروسه وموضوعية وأن تقوم بإجراء التحليل الإئتماني اللأزم سواء أكان:

أ) التحليل النوعي: ويشمل الإدارة الإستراتيجية للشركات المقترضة ومدى كفاءة هذه الإدارة في إدارة أعمالها بما يحقق رسالتها وأهدافها الإستراتيجية.

- إيجاد ما يسمى بالإنذار المبكر لمراقبة البيئة الخارجية والبيئة الداخلية لهذه البنوك.

ب) التحليل الكمي: ويشمل تحليل البيانات المالية للشركات المقترضة والتأكد من أن هذه البيانات صحيحة وتعكس بصدق المركز المالي لهذه الشركات.

5. الحصول على ضمانات معقولة مقابل التسيهلات الإئتمانية المصروفة، ومراقبة قيم هذه الضمانات باستمرار للتأكد من أنه عند تسييل هذه الضمانات أن تكون قيمتها السوقية تغطي قيمة القروض المصروفة للعملاء.

6. أن تستمر البنوك التجارية في منح التسهيلات الإئتمانية بشروط وضمانات كافية لغرض تحقيق إيرادات لها من صرف هذه التسهيلات لغرض تعظيم ثروة المساهمين وتحقيق رضاء العاملين بها، وتحقيق رضاء العملاء وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية الوطنية.

7. يمكن الخروج ومواجهة هذه الأزمة العالمية عن طريق الإعتماد على مبادئ الإقتصاد الإسلامي والتي فيها تعديل اسلوب التمويل العقاري ليكون باحدى الصيغ الاسلامية ومنها اسلوب المشاركة او التمويل التاجيري.

8. التعامل مع الأزمة الحالية يبدأ بالعمل على المحافظة على الموظفين لديها وذلك للحيلوله دون زيادة البطالة وكذلك المساهمة في تحمل المسؤولية الإجتماعية تجاه هذا البلد المعطاء.

9. ضمان ودائع العملاء باستمرار لبث روح الثقة في عملاء البنوك تعزيز الدور الحكومي في مجالات الإشراف والرقابة والتشريع في مختلف أنواع النشاطات الإقتصادية والتجارية في الأردن

10. الإستمرار بتبنى الحكومة حزمة من الإجراءات لتعزيز الثقة بالنظام المالي والمصرفي في الأردن والحد من المضاربات السلبية، وكذلك استمرار تعهدها بضمان الودائع المحلية.

11. كذلك ان تستمر الحكومة بادخال الأنظمة الرقابية الصارمة والتشريعات اللازمة لتنظيم كافة النشاطات الإقتصادية وخاصة المالية منها والمتعلقة بالأدوات والمشتقات المالية الحديثة.

المراجع:

1. التقرير السنوي لجمعية البنوك في الأردن(2007)، عمان، الأردن.
2. التقرير السنوي للبنك المركزي بالأردن (2008)، عمان، الأردن
3. جاد الله محمود(2008) إدارة الأزمات، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
4. عباد، جمعة محمود(2009) الأزمة المالية الاقتصادية العالمية أثارها المتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، جامعة إل البيت، كلية إدارة الإعمال، المفرق، الأردن.
5. العباس، بلقاسم(2007) مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الكويت.
6. المرصد الاقتصادي (2008) اثر التقلبات الاقتصادية على أسواق الدول النامية، الجامعة الاردنيـــة، عمان، الأردن.

7. Lin, Justine Yifu (2008) " The impact of the financial crisis on developing countries, Korea development institutes, Seoul, October 31, 2008
8. Choudhair, Nidhi (2009) Global recession and its impact on Indian financial market , article #177, V3(4), Reserve Bank of India, Kolkata